

ويستلزم ان لا يتطابقا حرمه سنة والاموات لكل منهما السوس
ح وكونه لا يوجب لا يوجب في كل باب بان اذ لم يمت في الاموات
او يذكو هو الاب والابن لا يذكو عن مالكه غيرها واستطاعها ابا الحرة
مطلقا الام بالاب والابن لا يذكو في الام مستطاعا لغيره بالاب
وعكسه استثنى لنا لانه صالة التي للام والاب في الام والاب
هذا هو الصحيح وهو لا يوجب في اب له مع عدم الام
التي من الثلث والمعاملة وان صلا حرمها ابا والاب
ذواته في الام والاب والاب في الام والمعاملة بعد التيقن
عالم في كل من سبب الاب ثم ذبحه كما يتبعه بها الهالوم
يكفي حرمه في فضل عن سبب الشبهة التي اخذها في الاب
ولا يبرهنه عند سبه الذي في الذكورية الحرة في حرمه
واحدة منهنه اولاد في حرمه لها ولم يمت بها معها اذ كان
كلها له وسه الحرة لام مستطاعا لغيره الذي يوجب
الام فان كان الاب في الام اليه واستطاعه فمتبها لاجها
لا يمتحان لا يمتحان مالكه ومزنيته العاضب بالجهة السوية
فالاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب
فمؤمنة تيمموا لهم ثم بالتميم ثم الاقرب ثم المستحق كما سبق
ثم امام عدل والا يكتف عدلا وان لم يكن وارث يرد عليه
فذن والارحام هذا ما استمر عليه ائمتنا المتأخرين وسائرون

اب الوالد

اب الوالد والاب والارحام
من ولد الام ونسبها كالنساء والارحام
والنسب مع البنت كالنساء لانهما عصبية وبنك في عصبية
اب ح بنت السوس فربما والاب في نصيبها وبنك في عصبية
لام وورثه ذواته في اب له في عدم حرمها او نسبه
او حرمها ان حرمه على نسبه ويثبت نسبه ذالكه كمن في النساء
الكفار اذا اقرها بالسلام ومال المتأق عمه عن الام والاب
ما لنا والاب هو في الحرة وان كان في المصلحة في حرمه
فحصص الوالد او عود العصبية والذكوي مع الذي بانسبه في الام
ويارثه عدد السهام ونقصه في كل سهم بنسبة السوية
لمصلحة النسبة يخرج بالمولد والاب والاب والاب والاب
فمن ثلثه او اربعة او خمسة عشر معناه في اليه الثلثة وما
بعدها والارحام والام والام والام والام والام والام
الفرق اذا اكره عليها السهام فمما قبلها وينزل ان اقرها
الارحام وان نزلت بنسبة الوالد الثالث بنسبها والارحام
ويبين الفرق بينهما في المسئلة في ان ولد كعلي في
ثلاث فرق عموا في ابون كزيت حرمين والاب والاب
هو ما كثر من حرمين وهذا هو المنهلي والاب المستأجلين
المستأجلين كما هو المتأق في في ذواته والارحام والارحام

صبي

Copyright © King Saud University